الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
14 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة لينتونن ..... (فنلندا)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-56338

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (A/62/15(Part I)، و A/62/15 (Part I)/Corr.1)، وA/62/15 (Part I)/Corr.2، و A/62/15 (Part II)، و A/62/15 (Part II)/Corr.1، و A/62/15 (Part III)، و A/62/15 (Part III)/Corr.1، و A/62/15 (Part IV)، و A/62/210، و A/62/266 و A/62/71-E/2007/46)

١ - **السيد بانيتشباكدي** (أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قدم تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/62/266)، وقال إنه طرأ على الاقتصاد العالمي وعلى النظام التجاري الدولي وعلى مساهمة العولمة في التنمية تغيير عميق خلال السنوات السبع الماضية. وهذه التغييرات يجب أن تسخّر عن طريق اغتنام كل فرصة لزيادة الأمن الاقتصادي والحد من الفقر وإيجاد الوظائف؛ وبتشجيع التقدم التكنولوجي والتنمية البشرية؛ وبكفالة قدر أكبر من الإدارة الرشيدة والتضامن على الصعيد العالمي كتكملة للعمل على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسوف يوفّر الأونكتاد الثاني عشر المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في غانا، فرصة لدراسة كل هذه القضايا وإحراز تقدم بشأنها.

٢ - ومضى قائلا إنه يجري فعلا نشر الديمقراطية في العولمة وتصحيح توازنها، وأن الفضل في ذلك يعود إلى بروز بلدان الجنوب كمحرك للتجارة والنمو الاقتصادي على المستويين الإقليمي والعالمي. وتتسبب بلدان الجنوب بما نسبته ٣٦ في المائة من التجارة العالمية وتحصل على ٣٥ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل وهي آخذة في النمو بمعدل لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث. ومن الجدير بالتنويه بصورة خاصة، بروز بعض البلدان النامية كمستثمرين في بلدان نامية أخرى، بما في ذلك في مشاريع الحقول الخضراء، وذلك عن طريق المؤسسات التي تملكها الدولة بصورة رئيسية. وكانت البلدان النامية أيضا بعضا من أضخم الأسواق للصادرات العالمية وأسرعها نموا.

٣ - وينبغي أن يكون تحول بلدان الجنوب هذا عن التبعية محل تشجيع واستنساخ وتعميق لأنه ينفع كل البلدان. ولهذا السبب وحده ينبغي نبذ الحمائية الجديدة التي تتخذ شكل القومية الاقتصادية الموجهة ضد التجارة مع البلدان النامية والاستثمار فيها.

٤ - وكل هذه التغييرات تبرر أن يكون لبلدان الجنوب دور أكبر في إدارة الاقتصاد العالمي وأن تُمنح فرصة أكبر للمشاركة في تلك الإدارة. غير أنه استدرك قائلا إن أكثر البلدان النامية نجاحا تواجه تحديات جسيمة تتمثل في انتشار الفقر على نطاق واسع ومواطن عجز في الهياكل الأساسية - وهذه تحديات ينبغي النظر فيها على النحو الواجب قبل أن تستحق وصفها بأنها ''متقدمة'' أو ''مهددة بالخطر''.

٥ - ويواجه العديد من البلدان النامية الأخرى، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات النامية الصغيرة والضعيفة، قدرا متزايدا من التهميش. وبغية تشجيع النمو الاقتصادي والحد من الفقر في تلك البلدان، تلزم سياسات وطنية ودولية تشجع على تراكم رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي وتولي اهتماما لتطوير الهياكل الأساسية وتنظيم المشاريع، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن أن يكون للاتفاقات التجارية الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب والأشكال الأخرى من التكامل الاقتصادي تأثير إيجابي على التجارة والتنمية بالنسبة إلى جميع المعنيين حتى ولو كانت بعض الترتيبات قائمة على علاقة محورية. ويحسّن مثل هذا التكامل روابط الهياكل الأساسية، والقدرة على المنافسة، والمشاركة في سلسلة

التصنيع وزيادة القيمة، ويحث على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أسفرت القفزة النوعية في التجارة بين بلدان الجنوب عن قيام تعاون اقتصادي أقوى وأوسع فيما بين البلدان النامية. وفي هذا الخصوص فإن مما له أهميته اختتام الجولة الثالثة من المفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية.

٦ - ومضى قائلا إن ثمة حاجة إلى نماذج جديدة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وأنه ينبغي إنشاء مؤسسات وإقامة شراكات تركز بصورة محددة على التجارة والاستثمار، والبحث والتطوير، وتنمية المشاريع، والتعاون التقني، والتجارة، والهياكل الأساسية للنقل. وسوف يقوم الأونكتاد بتشجيع مثل هذا التعاون بوصفه قوة حفازة للنمو والتنمية. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي للبلدان النامية الأكثر نجاحا، وهي تتسلق سُلّم التقدم في النمو، أن تمهد الطريق للبلدان الأخرى لتحذو حذوها. وقد أحدثت النماذج الجديدة والآفاق في العلاقات التجارية والاستثمارية التي تنقل فيها البلدان النامية الأكثر نجاحا درايتها الفنية في التنمية إلى البلدان الأقل نجاحا، انفتاحا ينبغي أن يلقى الرعاية ويُنشر بعناية.

٧ - وأضاف أن مجالات فريدة للتكامل قد أوجدت فرصا لم يسبق لها مثيل لهجرة الأيدي العاملة التي يمكن أن تدعم العولمة الشمولية من أجل التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويلزم القيام بقفزة عمياء من أجل إطلاق العنان لحركة الأيدي العاملة وتكاملها في نفس الوقت الذي يتم فيه استنباط استراتيجيات عملية للتجارة والتنمية. وأفضل علاج للهجرة غير المشروعة وما يلازمها من المشاكل هو تحرير الحركة المؤقتة للعمال وتيسيرها تمشيا مع الالتزامين ١ و ٤ بموجب الاتفاق العام للتجارة في الخدمات ومع الاتفاقات الإقليمية والثنائية. ويحتاج الأمر إلى عناية خاصة لكفالة أن تجني البلدان المرسِلة لا الفوائد الاقتصادية - الاجتماعية فحسب من التحويلات المالية للمغتربين وشبكاتهم في الخارج، بل وكذلك ''اكتساب الأدمغة'' عن طريق الترتيبات التعاونية مع البلدان النامية المستقبِلة.

٨ - وذكر أن الأونكتاد يتوقع أن تكون المنافسة كثيفة في بلدان الجنوب على الموارد الطبيعية لعقد من السنين على الأقل. وقد أدى الطلب على الموارد إلى ازدهار أسعار الصادرات بالنسبة إلى البلدان المنتِجة للسلع والبلدان المعتمدة على السلع، ولا سيما في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا بوجه عام. وعلى هذه البلدان أن تكفل استمرار ذلك الازدهار والاحتفاظ بحصتها المتزايدة من القيمة، وأن تحسّن الإنتاجية وتنوع اقتصادها للفكاك من الاعتماد على السلع. ويجب عليها أيضا أن تستخدم مكاسبها في بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية.

٩ - وعلى المجتمع الدولي بدوره أن يساعد تلك البلدان في معالجة تراوح الأسعار وتقلبها وازدياد أسعار واردتها من الطاقة. وعليه أن يمكّن أيضا صغار المنتجين في تلك البلدان من المشاركة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية والاستفادة منها. وأعلن إن إصلاح التجارة الزراعية الدولية وتحريرها شرطان أساسيان لازمان، مثلهما مثل دعم الجهات المانحة، وخاصة لدعم الخدمات ولتوفير التمويل الأولي للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية والتنويع السليمين لقطاع السلع.

١٠ - ثم شدّد على الوقع القاسي لارتفاع أسعار الطاقة على احتمالات التجارة والتنمية في البلدان النامية. وقال إن البلدان المصدِرة للنفط والطاقة تواجه خطر رؤية حصائلها المتزايدة من صادرات الطاقة وقد أدت إلى ارتفاع حقيقي في أسعار الصرف مما يفقدها قدرتها على المنافسة. وسيكون الوقع الأشد دمارا على البلدان النامية المستورِدة للنفط، التي هي في الغالبية، وذلك بسبب الآثار المضاعِفة لارتفاع أسعار الواردات من الطاقة على كل قطاعات الاقتصاد. ويلزم

وضع استراتيجيات قصيرة الأجل ومتوسطته وطويلته على كل المستويات لمكافحة هذه الآثار.

١١ - ثم قال إن تنامي تطبيق الحواجز غير الجمركية، ولا سيما في شكل معايير للمنتجات أو لوائح، سواء كانت حكومية أو خاصة، وطنية أو دولية من حيث المنشأ، هي أيضا مثار قلق رئيسي للبلدان النامية. ومثل هذه الحواجز متشددة وتؤثر على كل قطاع الصادرات تقريبا وتتغير بتواتر سريع، مما يجعل الامتثال لها باهظ التكلفة. وعلى منظمة التجارة العالمية، والاتفاقات التجارية الإقليمية، أن تعالجها بجدية. وهذا ما يفعله الأونكتاد حاليا.

١٢ - ويتطلب الأمر تحليا باليقظة لكفالة ألا تشكّل السياسات والنظم البيئية الناشئة، بما في ذلك التخفيف من وطأة تغير المناخ، عقبات لا لزوم لها في وجه صادرات البلدان النامية. وفي الوقت ذاته، ينبغي تقوية احتمالات تلك البلدان لإنتاج وتصدير منتجات متسمة بكفاءة استخدام الطاقة ومفضلة بيئيا.

١٣ - ثم انتقل إلى الحديث عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية حاليا، فقال إن ترتيبات الأفضليات التجارية تشمل من التبادل التجاري أكثر مما يجري على أساس الدولة الأكثر رعاية عن طريق منظمة التجارة العالمية. وأعلن أنه يجب ألا يُسمح لهذا الاتجاه بأن يقوِّض الاتجاه المتعدد الأطراف. ويجب أن يُظهر كل الأطراف المعنية، وخاصة البلدان التجارية الرئيسية، روحا قيادية، بأن تقدم ''الدفعات المقدمة'' والحلول الوسط اللازمة للخروج في الوقت المناسب بنتيجة متوازنة وناجحة لجولة الدوحة الإنمائية.

١٤ - ويجب أن تسفر هذه الجولة عن وصول صادرات البلدان النامية وصولا حقيقيا وموسّعا وإضافيا إلى الأسواق؛ وأن توفر لأقل البلدان نموا وصولا معفى من الرسوم ومن نظام الحصص؛ وأن تضبط الحواجز غير الجمركية؛ وأن تحرر وتيسّر حركة الأيدي العاملة وتكاملها بموجب الطريقتين ٤ و ١ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ويجب أيضا أن توفر للبلدان النامية ما يكفي من المجال والمرونة في السياسات العامة بحيث تتيح لها أن تنمي القدرات الإنتاجية وتكفل الأمن الغذائي وأمن الطاقة وتؤمن سبل العيش الريفية وتخفف من تكاليف التكيف غير المستدامة وتتجنبها. ويجب أن تقلِّص هذه المفاوضات الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة وتزيلها، وأن توجد فرصا حقيقية ومتساوية للبلدان النامية. أما المساعدة المقدمة للتجارة فيجب أن تكون كبيرة وإضافية وغير مولِدة للدين، وقابلة للتنبؤ بها، وقائمة على الحاجات ومدفوعة بالطلب. ويجب ألا تكون هذه المساعدة متوقفة على نتائج الجولة بل ينبغي أن يستفيد منها كل البلدان النامية المحتاجة. وأخيرا، فإن نتيجة الجولة يجب أن تكفل التماسك بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية بين بلدان الشمال والجنوب، وخاصة فيما يتعلق بالبُعد الإنمائي وبحقوق والتزامات البلدان النامية. وسوف يعزز الأونكتاد من دعمه لهذه البلدان في تفاوضها على تلك الاتفاقات والاستفادة منها، بما في ذلك الشراكات بين الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي.

١٥ - وأردف قائلا إن عدم استقرار الأسواق المالية وتقلب أسعار الصرف وعدم اتساقها يمكن أن يخلِّف وقعا معاكسا على قدرة البلدان النامية على التنافس. وهناك أيضا خطر متزايد من أن يسفر تصحيح اختلالات موازين التجارة الدولية والحسابات الجارية التي تراكمت عبر سنين عديدة عن تباطؤ هام في الاقتصاد العالمي يفرض تكاليف تكيف وتعديل باهظة التكاليف على البلدان النامية.

١٦ - ولذلك، فإن الأمر يتطلب إدارة متعددة الأطراف أكثر فعالية للنظام النقدي والمالي الدولي. وهذا ينبغي أن ينطوي على إيجاد أدوار جديدة وإدارة جديدة للتنمية في

الأمم المتحدة وفي المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، الأمر الذي ينبغي أن يكفل مزيدا من التماسك مع النظام التجاري المتعدد الأطراف ومع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. واختتم بيانه بالقول إن تحقيق كل الأهداف الإنمائية للألفية سوف يعتمد بالدرجة الأولى على تنمية نظام عالمي وشراكة عالمية، بما في ذلك قيام الجهات المانحة ببذل جهود مضاعفة للوفاء بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية وتجديد موارد الجهاز الإنمائي الدولي. كما يجب أن تتضمن مساعدة البلدان النامية على مضاعفة استثماراها في الهياكل الأساسية المادية، وزيادة كمية ونوعية المساعدة الإنمائية.

١٧ - **السيد دراغانوف** (رئيس مجلس التجارة والتنمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قدم تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الأربعين ((A/62/15 (Part I)، و A/62/15 (Part I)/Corr.1، و A/62/15 (Part I)/Corr.2، و A/62/15 (Part II)، و A/62/15 (Part II)/Corr.1، و A/62/15 (Part III)، و A/62/15 (Part III)/Corr.1، و A/62/15 (Part IV)، و A/62/210، و A/62/266، و A/62/71-E/2007/46)، قال إنه سوف يركز على أعمال الدورة السنوية الرابعة والخمسين للمجلس، المعقودة في جنيف في الفترة من ١ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (TD/B/54/8).

١٨ - وذكر أنه تحضيرا للأونكتاد الثاني عشر، تناول الجزء الرفيع المستوى المعقود في بداية الدورة، الموضوع الرئيسي للمؤتمر وهو العولمة والتنمية الشمولية. وقال إنه رغم الأداء الباهر للبلدان النامية ككل في السنوات الأخيرة، فإن ثمة اعترافا واسع النطاق بأن العديد من تلك البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان متدنية الدخل، لم تستفد من الانتعاش الاقتصادي، ولم تتمكن من ترجمة النمو إلى الحد من الفقر. وقد أبرز الجزء الرفيع المستوى عدة عوامل يمكن أن تنهض بالشمول الاقتصادي والاجتماعي وتساعد البلدان النامية في أن تندمج بصورة أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي. ويمكن أن يساعد الحصول على الطاقة النظيفة واستخدام تصدير الطاقة المتجددة في التخفيف من الوقع الضار لتغير المناخ على البلدان النامية. ويمكن للهجرة الدولية للأيدي العاملة أن تفيد كل من البلدان المرسِلة والمستقبِلة عن طريق التحويلات المالية وتخفيف القيود على القوى العاملة.

١٩ - ومضى يقول إن عددا من الوفود قد أعرب عن رأيه في أن التوزيع الأكثر إنصافا لفوائد العولمة على الصعيد الوطني سوف يتطلب من الدول أن تعزز قدراتها المؤسسية على وضع وتنفيذ سياسات مواتية للفقراء. كما تم التشديد على ضرورة وجود قطاع خاص حيوي وقيام الحكومات بتعزيز تنظيم المشاريع المحلية.

٢٠ - وكان من رأي المجلس، أن الأونكتاد الثاني عشر سوف يوفر فرصة مثالية للتحرك قدما في النقاش بشأن العولمة والتنمية الشمولية الأمر الذي رأى المجلس أنه من الحتميات الأخلاقية.

٢١ - ومضى قائلا إن المجلس استخدم ”تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٧“ خلفية لمناقشة التعاون الإقليمي من أجل التنمية. وكان هناك اتفاق عام على أنه رغم كون البيئة الاقتصادية العالمية الحالية مواتية للتنمية، إلا أن عدم المساواة والإبعاد الاجتماعي يظلان مشكلتين خطيرتين، وأن العديد من البلدان الفقيرة، وخاصة في أفريقيا، ليس لديها أي أمل في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين ترجمة التحسينات الأخيرة في أداء النمو إلى تقدم متواصل طويل الأجل. وقد تم الإعراب عن القلق إزاء أثر الاضطراب الأخير في الأسواق المالية على البلدان النامية وإزاء الاختلالات الدائمة في الموازين الدولية. وألمح البعض إلى أنه سيكون من شأن إيجاد مزيد من التماسك في النظم وتحسين تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي أن يؤديا إلى تشجيع قيام بيئة اقتصادية عالمية أكثر ثباتا.

٢٢ - وكان هناك توافق عريض في الآراء بشأن استصواب قيام مزيد من التعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية دعما لاستراتيجيات التنمية الوطنية. وقيل إن مثل هذا التعاون - عند تكييفه ليناسب

ظروفا محددة في المناطق الإقليمية والبلدان – يمكن أن يؤدي إلى استثمار متزايد وتحول أسرع في البلدان النامية. كما أن التعاون النقدي والمالي الأوثق على المستوى الإقليمي يمكن أن يعوِّض، إلى حد ما، عن نواحي القصور في الإدارة المالية الدولية، وأن إيجاد مجالات للتعاون الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يؤدي إلى زيادة طائفة خيارات السياسة العامة المفتوحة أمام البلدان النامية.

٢٣ - وتابع بيانه قائلا إن آراء أعضاء المجلس اختلفت فيما يتعلق بالآثار الإنمائية للاتفاقات الإقليمية للتجارة الحرة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. وهذه الاتفاقات أوسع نطاقا، بصورة نموذجية، من الاتفاقات المتعددة الأطراف السارية حاليا أو التي يجري التفاوض بشأنها. ورأى بعض الوفود أن الاتفاقات يمكن أن تساعد البلدان النامية في جني قدر أكبر من الفوائد من العولمة، بينما أعربت وفود أخرى عن اعتقادها بأن الاتفاقات يمكن أن تقلِّص المجال اللازم للسياسة الوطنية لدعم التغيير الهيكلي في البلدان النامية.

٢٤ - وذكر أن مجلس التجارة والتنمية أجرى استعراضه السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. ورأى أن العديد من أقل البلدان نموا قد استفاد في السنوات الأخيرة من النمو الأقوى ومن استقرار سياسة الاقتصاد الكلي وأن هذه البلدان أحرزت تقدما في مجالات مثل الصحة والتعليم. غير أن اقتصاداتها ظلت تتخصص في مجموعة ضيقة من المنتجات الأساسية وتعاني من الصدمات والأزمات. وقد لاحظ عدة متحدثين في المجلس أن من غير المحتمل أن يحقق أي من أقل البلدان نموا الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥ - إن أقل البلدان نموا تتابع أهدافها الإنمائية في سياق اقتصاد عالمي يتسم بكثافة المعارف وخطى التغيير العلمي والتكنولوجي تتسارع باندفاع قوي. ورغم أن للابتكارية أهمية حيوية في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، بالنسبة إلى النمو والتنمية، فإن هذه الظاهرة تزيد من خطر تهميش البلدان النامية بصورة عامة وأقل البلدان النامية بصورة خاصة. وتحتاج هذه الدول، بغية مناهضة هذا الخطر، إلى تعميم العلم والتكنولوجيا والابتكار في سياساتها الوطنية واستراتيجياتها للحد من الفقر. وتحتاج البلدان الأفقر حالا إلى الدعم من الشركاء الإنمائيين في شكل موارد مالية وتقنية جيدة التوجيه، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وإلى برامج موسعة لبناء القدرات.

٢٦ - وقد رحّب المجلس "بتقرير أقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٧: المعرفة والتعلم التكنولوجي والابتكار". وفي العقود الأخيرة الماضية كان هناك اتجاه لدى صانعي السياسة في أقل البلدان نموا نحو إهمال هذه القضايا. غير أن الطاقات الإنتاجية والقدرات التكنولوجية ينبغي أن تتصدر السياسات الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. وأكد المجلس في استنتاجاته المتفق عليها ضرورة تحديد السياسات والتدابير الوطنية والدولية العملية الرامية إلى النهوض بالتعليم التكنولوجي والابتكارية في أقل البلدان نموا، وكذلك ضرورة زيادة الدعم العام لدور العلم والتكنولوجيا والابتكار في عملية التنمية وفي الحد من الفقر.

٢٧ - وقد استندت مناقشات المجلس بشأن أفريقيا إلى تقرير أعدته أمانة الأونكتاد عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استعادة مجال السياسة – تعبئة الموارد المحلية والدول الإنمائية. وقد أشار المجلس إلى الأهمية المستمرة للمساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة من أجل التجارة بالنسبة إلى أفريقيا، ودعا إلى مضاعفة المعونات المقدمة إلى القارة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٨ - وتابع بيانه قائلا إن عددا قليلا من الممثلين ذكر أن القارة لم تحقق من التنمية ما يقابل المعونات المقدمة، فيما أشار آخرون إلى أن الالتزامات بالمساعدة لا يجري الوفاء بها وأن الأرقام الرسمية يشوهها إدراج تخفيف عبء الديون فيها. كما أن للمساعدة الإنمائية الرسمية تقييدات كثيرة بما في ذلك المشروطية المفرطة التي تحد من المجال المتاح للسياسة العامة للبلدان المستفيدة. لذلك يلزم تعبئة الموارد المحلية ليس كتكملة للمعونة بل وكذلك كوسيلة لاكتساب المرونة والمجال في السياسة العامة بغية معالجة الاحتياجات الحقيقية للبلدان

الأفريقية. وقد اتفقت معظم الوفود على أن الموارد المحلية يمكن أن تعبأ عن طريق الاستفادة من الإمكانات المتاحة في القطاع غير الرسمي، ووضع سياسات ضريبية أفضل، واستخدام التحويلات المالية، وعكس اتجاه هروب رؤوس الأموال. غير أن نجاح هذه الجهود يتطلب بيئة دولية داعمة، وفق المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري وتوافق آراء سان باولو.

٢٩ - وقال إن الوفود اتفقت بصورة عامة على أن تراجع دور الدولة في أفريقيا منذ الثمانينات من القرن الماضي كان مسؤولا جزئيا على الأقل عن الأزمة الاقتصادية الراهنة في القارة. وتتطلب التنمية المستدامة أن تكون الدولة أكثر نشاطا وأفضل تنظيما، كما أن تشجع التعبئة المتزايدة للوفورات واستخدامها. وذكرت بعض الوفود أن بعضا من الالتزامات التي تم التعهد بها على المستوى الدولي قد حدت من المجال المتاح في السياسة العامة الذي تستطيع فيه البلدان النامية اتباع سياسات تتوافق مع حاجاتها الإنمائية.

٣٠ - وشدّدت عدة وفود على الدور الهام للقطاع الخاص في عملية التنمية، وفي حالة أفريقيا، على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومؤسسات التمويل الجزئي. وقالت إن من الأهمية بمكان إيجاد بيئة محلية ملائمة والمحافظة عليها عن طريق الإدارة الجيدة وتطوير اقتصادات متكاملة داخليا، بغية زيادة الوفورات والاستثمارات التي هي الوقود لمعدلات النمو المرتفعة.

٣١ - واعتُبر الخروج بنتيجة إنمائية المنحى وناجحة لجولة الدوحة أمرا أساسيا لتحقيق مكاسب التنمية والتحرك نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعميم التنمية في صلب النظام التجاري متعدد الأطراف. ومن شأن الخروج بنتيجة ناجحة للدورة أيضا أن يعزز مصداقية نظام التجارة متعدد الأطراف، وخاصة نظرا إلى الانتشار الأخير للمبادرات التجارية الثنائية والإقليمية وإمكانية انبعاث الوحدانية والحمائية التجارية.

٣٢ - ورغم تسليم بعض المشاركين بأن جولة الدوحة تواجه تقييدات شديدة من حيث الزمن، فقد رأوا أن ذلك ينبغي ألا يمنع المتفاوضين من كفالة الخروج بنتائج إنمائية وافية. وبصورة خاصة، يلزم إحراز تقدم على وجه السرعة في الوصول إلى الأسواق الزراعية وغير الزراعية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يُبدي جميع المشاركين مرونة في البحث عن أرضية مشتركة ويجب أن تتسلم الدول التجارية الرئيسية زمام القيادة في ذلك البحث. وفي الوقت ذاته، ينبغي إضفاء الطابع التشغيلي على مبادرة المساعدة من أجل التجارة وينبغي اعتماد تدابير تضامن دولية أخرى بغية المساعدة في بناء قدرات البلدان النامية على التنافس في مجال العرض وهياكلها الأساسية المتصلة بالتجارة.

٣٣ - وتابع قائلا إن المجلس نظر، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء، في أحدث تقرير لأمانة الأونكتاد عن مساهمة الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. واستعرض التقرير النجاح المحرز في برنامج العمل لما بعد الدوحة، وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠؛ وبرنامج عمل ماتي: معالجة الحاجات الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية داخل إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقدم هذا التقرير الأخير أمثلة للأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية في إيجاد بيئة تمكينية للاستثمار، وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لكي تستمد منافع من ذلك الاستثمار.

٣٤ - ومثلما أبرز كل من توافق آراء مونتيري وكذلك القمة العالمية للتنمية المستدامة واجتماع القمة العالمية المعقود عام ٢٠٠٥، فإن استدامة الديون هي عنصر آخر حاسم الأهمية في احتمالات التنمية للبلدان الفقيرة. وقد أدى الأونكتاد دورا هاما في رصد حالة الديون الخارجية للبلدان النامية، وقدم مساعدة شاسعة في إدارة الديون، وإضطلع بعمل تحليلي بشأن الديون وتمويل التنمية.

٣٥ - وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، قال إن المجلس قد أحاط علما بالتأييد الواسع النطاق المعرب عنه لجهود الأمانة في تنفيذ الفقرة ٣٥ من توافق آراء سان باولو، ولاقتراحها النظر في طرق بديلة للتجارة الفلسطينية لتوسيع أدوات السياسة العامة المتاحة لراسمي السياسات الفلسطينيين. وأعلن أن المداولات بشأن هذا البند من جدول الأعمال ترد في تلخيص الرئيس في الوثيقة TD/B/54/8. وأعرب عن الأمل في أن تشجع المداولات في المجلس الجهات المانحة على معالجة قيود الموارد التي تؤثر على تنفيذ أمانة الأونكتاد لبرنامج التعاون التقني لصالح الشعب الفلسطيني.

٣٦ - وذكر أن المجلس، بالإضافة إلى تناوله البنود المتكررة في جدول الأعمال، شرع رسميا في العملية الحكومية الدولية التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر وأنه أنشأ لذلك لجنة تحضيرية مفتوحة باب العضوية برئاسة رئيس المجلس. واختتم كلمته بالقول إن الأونكتاد الثاني عشر سوف يناقش الفرص والتحديات الماثلة في العولمة بالنسبة إلى التنمية، بما في ذلك التماسك في رسم السياسة العالمية، والمسائل الرئيسية في مجال التجارة والتنمية، وإيجاد بيئة تمكينية من شأنها أن تعزز القدرات الإنتاجية وتقوي التجارة والاستثمار. وسوف يتناول أيضا تعزيز دور الأونكتاد وتأثيره وفعاليته.

٣٧ - **السيد فوس** (مدير شعبة سياسات التنمية وتحليلها، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن تقرير الأمين العام المعنون ''التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية'' (A/62/210) قد أُعد استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٥/٦٠. وذكر أن الدول الأعضاء والمنظمات والبرامج والوكالات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها قد دُعيت إلى تقديم معلومات عن التطورات الأخيرة في هذا المجال.

٣٨ - وأعلن أن تسعا من الدول الأعضاء، وهيئتين تابعتين للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد قدمت ردودا. وأعربت معظم هذه الردود عن الرأي في أن تطبيق التدابير الاقتصادية الأحادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي والتعاون الدولي. وأشارت كل الدول الأعضاء التي أرسلت ردا إلى أنها لا تطبق مثل هذه التدابير. وأشارت عدة ردود إلى الفقرة ٥ من إعلان الدوحة المعتمد في اجتماع القمة الثاني لبلدان الجنوب في مجموعة الـ ٧٧ والصين المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، التي أهابت بالمجتمع الدولي أن يقضي على استعمال التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية (A/60/111، المرفق ١). وأعربت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن رأيها في أن مثل هذه التدابير ينبغي ألا تُستخدم إلا كملاذ أخير وأن تطبيقها ينبغي أن يكون متماشيا مع القانون الدولي.

٣٩ - ومضى قائلا إن حكومتين ولجنتين إقليميتين تابعتين للأمم المتحدة (هما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)، قد ذكرت حالات محددة لتطبيق التدابير الاقتصادية الأحادية ووصفت التأثير الضار لهذه التدابير على اقتصادات البلدان التي تعرضت لدرجات متفاوتة من العقوبات الاقتصادية القسرية الأحادية، بما في ذلك كوبا، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ولبنان، وميانمار، والجمهورية العربية السورية، وزمبابوي وعلى اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤٠ - **السيد سعيد** (باكستان): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فلاحظ أن نمو الصادرات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بلغ أكثر من ٦٠ في المائة من النمو في إجمالي الناتج المحلي للبلدان النامية، الأمر الذي أبرز الدور المحتمل للتجارة الدولية كمحرك قوي للنمو الاقتصادي والتنمية. غير أنه أضاف أن من سوء الطالع أن الأزمة المستعصية المستمرة في جولة الدوحة قد خلقت شكوكا بشأن ما إذا كان النظام التجاري المتعدد الأطراف سوف يحقق إمكاناته الإنمائية، وقوّضت قدرات البلدان النامية ومساعيها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. كما أنها عرّضت للخطر الجهود الرامية إلى إقامة نظام تجاري متعدد

الأطراف يكون شاملا، ومستندا إلى قواعد، ومفتوحا، وغير تمييزي، ومنصفا، ويساهم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٤١ - وتابع يقول إن النظام التجاري الدولي كان دائما مرجحا ضد البلدان النامية، فليس فيه آلية لتثبيت أسعار السلع، كما أن المنسوجات والزراعة ظلت لأكثر من ٤٠ سنة مستثناة من التحرير الذي لم يتم حتى الآن إلا في المجالات التي تتمتع فيها البلدان الغنية بمركز قوة حيث لا تستطيع الدول الفقيرة أن تنافسها. وتواجه منتجات البلدان النامية حواجز تمييزية وحواجز جمركية مرتفعة ومتصاعدة.

٤٢ - وأعلن أن المأزق في جولة الدوحة ليست في صالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء من حيث مصداقية النظام التجاري متعدد الأطراف وعملية التفاوض التجاري متعددة الأطراف، وخاصة في سياق الالتزامات التي تم التعهد بها للبلدان النامية.

٤٣ - وأعلن أن أهداف تحقيق تحرير هام للزراعة، وخفض في التعريفات الصناعية التمييزية والمرتفعة، والتحرير المنصف للخدمات، وخاصة خدمات الأيدي العاملة، لها أهمية متساوية بالنسبة إلى جميع البلدان. وينبغي ألا يوضع عبء التوصل إلى ''صفقة كبرى'' على كاهل البلدان النامية، نظرا إلى استمرار القيود المجحفة والتمييزية التي يفرضها عليها النظام التجاري المتعدد الأطراف الراهن. وينبغي عدم التضحية بالأهداف الإنمائية لجولة الدوحة في سبيل التوصل إلى نتيجة مبكرة وفارغة. ذلك أنه لا مناص من أن تكون النتائج هي فوائد تجارية ملموسة وهامة للبلدان النامية.

٤٤ - أما المعايير الرئيسية للخروج بنتيجة ناجحة وإنمائية المنحى لجولة الدوحة تشمل التحرير في القطاع الزراعي. والأهداف في القطاعات الأخرى هي خفض الحواجز الجمركية والتصعيد في التعريفات والحواجز غير الجمركية أو إزالتها، وخاصة في وجه المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، مع معاملة خاصة وتفضيلية، ''وأقل من كامل المعاملة بالمثل'' في خفض الالتزامات في صالح البلدان النامية. وينبغي أن يُسفر النهج المتعدد الأطراف عن النتائج المنشودة في قطاع الخدمات، بما في ذلك الالتزامات بتحرير خدمات الأيدي العاملة (الطريقة ٤ بشأن الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين)، التي تنطوي على إمكانيات هائلة بالنسبة إلى الرفاه العالمي. ومن شأن تحرير خدمات الأيدي العاملة من القيود أن يساعد في استعادة التوازن إلى النظام التجاري الدولي ويقلّص ما يشوبه من تشوهات. وذكر أن الوصول إلى الأسواق وتحرير التجارة لا تزال تُبطلهما في أحيان كثيرة الحواجز غير الجمركية والحواجز في وجه الوصول إلى الأسواق والتحيز المتبقي في هياكل التعريفات الجمركية. ويعيق صادرات الدول النامية عدد من التدابير غير الجمركية التعسفية والمسيئة، بما في ذلك تدابير النظافة الصحية، والصحة النباتية ومكافحة الإغراق، التي تقلّص مقدار مصداقية قواعد التجارة متعددة الأطراف.

٤٥ - ثم مضى قائلا إن قضايا المعاملة الخاصة والتفضيلية والتنفيذ تظل أساسية لمعالجة الاختلالات في نظام التجارة متعدد الأطراف على أساس سريع وفقا لولاية الدوحة. ولم يطرأ بشأن المقترحات المبدئية البالغ عددها ٨٨ للمعاملة الخاصة والتفضيلية بموجب اتفاقات محددة أي تقدم يُذكر من حيث جعلها أكثر دقة وفعالية وقابلية للتنفيذ. وينبغي أن يكون هدف كل المعاملة الخاصة والتفضيلية هو كفالة أن لا تتأثر البلدان الأضعف والأقل قدرة على المنافسة تأثيرا سلبيا من جراء تحرير التجارة. وقد ركّزت محادثات الدوحة على تمكين الاقتصادات الأضعف حالا من بناء القدرات البشرية والمادية والمؤسسية للإنتاج والتجارة. ومن شأن التشغيل المبكر لمبادرة المساعدة من أجل التجارة أن تولّد الموارد الإضافية اللازمة للمساعدة في مثل هذا البناء للقدرات. غير أن مبادرة المساعدة من أجل التجارة يجب أن تنفذ بالاقتران مع مزيد من الوصول إلى الأسواق لصادرات البلدان النامية وينبغي النهوض ببناء القدرات بطريقة أكثر شمولا. وكما ذُكر في تقرير الأمين العام، فإن من شأن التشغيل الفعال لمبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية ''والأقل من التبادلية الكاملة''، المدعومة بمساعدة من أجل التجارة طموحة وقابلة للتنفيذ، أن تكون ذات أثر هام في جعل النظام التجاري حساسا لتطلعات البلدان النامية إلى

التنمية وكفالة مشاركتها المستدامة والمفيدة في التجارة الدولية (A/62/2622، الفقرة ٦١).

٤٦ - وينبغي إقامة رابطة أوثق بين التجارة الدولية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تساعد الأمم المتحدة والأونكتاد في تطوير مؤشرات ومعايير أكثر دقة لرصد التقدم في مساهمة التجارة في تحقيق الأهداف المذكورة. ومثل هذا الرصد ينبغي أن يسجل كل من النتائج الإيجابية والآثار السلبية للنظم التجارية وتحريرها. وينبغي أيضا النظر في تأثير نظم التعريفات الجمركية، وأسعار السلع وتوافرها، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، والحواجز غير الجمركية وتأثير الاتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك نقل وتطبيق التكنولوجيات اللازمة للتنمية والتصنيع.

٤٧ - وذكر أن النظام العالمي للملكية الفكرية ينبغي أن ييسر نقل ونشر المعارف والتكنولوجيا والدراية اللازمة للنمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة. وينبغي إجراء استعراض أكثر شمولا لنظام الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بغية جعله أكثر اتجاها نحو التنمية. وينبغي أن يعدّل هذا النظام ليكفل أنه يساعد ولا يعيق التنمية. وفي هذا الخصوص فإن البطء الذي يتسم به التصديق على التعديل المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لهذا الاتفاق هو أيضا مصدر للقلق.

٤٨ - وقال إن الأونكتاد قدم مساهمات قيمة لتحديد ودفع أهداف التنمية عن طريق التجارة وينبغي أن يستمر في إنتاج تحليلاته وتنبؤاته وتوصياته ذات النوعية العالية. وأداؤه لهذه المهمة الصعبة في أحيان كثيرة يتطلب وجود موظفين مؤهلين للغاية ولذا ينبغي أن يزود بالموارد الكافية للوفاء بطريقة فعالة بالمسؤوليات الموكلة إليه.

٤٩ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشدد أيضا على أهمية تيسير انضمام كل البلدان النامية، وبصورة خاصة أقل البلدان نموا، التي تطلب الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية بدون أية عوائق سياسية، وعلى نحو سريع وشفاف، مع تقيد تام بمبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية.

٥٠ - وأشار إلى ضرورة أن يولي المجتمع الدولي عناية خاصة، في دفعه جدول أعمال التجارة العالمية عن طريق جولة الدوحة، إلى الحاجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية وما تواجهه من تحديات.

٥١ - وفي الختام، أهاب بالبلدان المتقدمة النمو أن تبدي المرونة والإرادة السياسية اللازمتين للخروج من المأزق الراهن في جولة الدوحة من المفاوضات التجارية والعمل نحو استئنافها في أقرب وقت وإكمالها في الوقت المناسب مع التحقيق الكامل للأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة. وفي هذا السياق، أشار إلى أهمية إدراك الولايات الواردة في إعلان الدوحة الوزاري، والقرار المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية وإعلان هونغ كونغ الوزاري، بغية إدماج البلدان النامية في النظام التجاري متعدد الأطراف.

٥٢ - وأنهى بيانه بالقول إن الزعماء في اجتماع القمة العالمي المعقود عام ٢٠٠٥ قد أكدوا من جديد ضرورة قيام الأمم المتحدة بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تماسك وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي اتفق عليها المجتمع الدولي. ولذلك ينبغي أن تكون رسالة الجمعية العامة إلى منظمة التجارة العالمية واضحة وقوية بأنها تريد نتيجة مبكرة وذات منحى إنمائي أصيل لجولة الدوحة. وهذا الأمر هام بصورة خاصة بالنظر إلى الاستعدادات الجارية حاليا لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية واستعراض تنفيذ اتفاق آراء مونتيري الذي اعترف أيضا بالتجارة كمصدر هام لتمويل التنمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.